

الفقهية اللاتي تفرعت من مذهب الإمام الأعظم زيد بن علي (عليه السلام)، فإنها مهما اختلفت عن أصلها في بعض من المسائل الفقهية اليسيرة، أو خالف بعضها بعضاً في شيء من ذلك، نراها تتفق كثيراً مع أصلها في عدة مسائل كثيرة كبرى وتوافق غيرها من المذهب الإسلامية الأخرى، كما وافقها أصلها، لأنها فرق متفرعة عنه، ومتولدة منه، ولا تخرج عنه إلا نادراً، لاسيما المذهب الهادي، الذي أسسه إمام اليمن الإمام الهادي يحيى بن الحسين رضوان الله عليه، وتمذهب به زيدية اليمن، وظل المذهب الرسمي للحكومة اليمنية أكثر من ألف عام، وهو أيضاً كأصله في الموافقة غالباً لما عليه المذهب الإسلامية الأخرى وعلى الخصوص مذهب الحنفية الذي يتمذهب به كثير من المسلمين، وتمذهب به كثير من دول الإسلام وحكوماته قديماً وحديثاً، وظل المذهب الرسمي للحكومة المصرية حتى الآن، وكتب الهادوية شاهدة على ما قلته من الموافقة، حتى كان بعض أئمة الهادوية يرى الأخذ من أقوال أبي حنيفة - إذا لم يجد للهادي نصاً في آية مسألة فقهية - مذهباً للإمام الهادي وهذا أكبر دليل على أن المذهب الحنفي والمذهب الهادي أخوان.

بل يمكن أن أصرح للقارئ بأن المذهب الحنفي أقرب إلى المذهب الزيدي أو الهادي منه إلى المذهب الحنبلي، نعم ربما تفردوا بأقوال قد لا يوافقهم عليها أحد من أئمة المسلمين، ولكن في مسائل جزئية محصورة، تعد بالأصابع، لا تخرجهم إلى البدعة، ولا توجب نبزهم بالشذوذ والابتداع.

وكم من عالم شذوّ في بعض أقواله العلمية، وآرائه الفقهية، واغتفروا له ذلك الشذوذ، ولم يخرجوه من دائرة السنة إلى البدعة، ولم ينبزوه بالشذوذ والابتداع. وهم أيضاً أبرياء مما اتهمهم البعض به، من عدم دراستهم لكتب الحديث الشريف، وعدم العمل والاحتجاج بما فيها، كيف لا وهذه كتبهم أكبر برهان على رد هذه التهمة التي ليس لها مستند سوى توهم أن تفردهم برواية كتب حديثية رويت لهم من طريق أهل البيت مما يدل على جهلهم بكتب الحديث المشهورة المتداولة لدى جماهير المسلمين، والواقع أنهم جمعوا بين الدراسة لكتب أهل البيت النبوي

كالمجموع الفقهي والتجريد والأماليات، وبين الدراسة لكتب المحدثين كالأمهات الست وما

